المرتكزات التشريعية لجذب الاستثمار الأجنبي في مصر
في ضوء معطيات التجربة الماليزية

د. أحمد جمال كلحي عباس

دكتوراه في الحقوق جامعة طنطا

عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي

Ahmdjmalklhy121@gmail.com

(ISSN: 2537 - 0758)

المرتكزات التشريعية لجذب الاستثمار الأجنبي في مصر في ضوء معطيات التجربة الماليزية

د. أحمد جمال كلحي عباس

مستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة المرتكزات التشريعية لجذب الاستثمار الأجنبي في مصر، مع تحليل تجربة ماليزيا الاستثمارية بوصفها نموذجًا ناجحًا في هذا المجال، ويسلط الضوء على الإطار الدستوري والتشريعي المصري، خاصةً قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وقانون التعاقدات التي تبرمها الجهات الحكومية رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، إلى جانب الالتزامات الدولية مثل اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار، كما يناقش التحديات التي تواجه البيئة الاستثمارية في مصر، مثل الخسائر المتكررة في قضايا التحكيم الدولي، وفي المقابل يستعرض البحث السياسات الماليزية في تهيئة مناخ استثماري جاذب من خلال تطوير البنية الاساسية وتحفيز القطاع الصناعي والتعليم والرعاية الصحية، وأخيرًا يقترح البحث استراتيجيات لتكييف التجربة الماليزية مع الواقع المصري بما يعزز مناخ ملائم للاستثمار ويحقق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: المرتكزات التشريعية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التجربة الماليزية، قانون الاستثمار، البيئة التشريعية، التنمية الاقتصادية، التشريعات المصرية.

Abstract:

This research explores the legislative foundations supporting foreign investment in Egypt, analyzing Malaysia's successful experience as a comparative model. It highlights Egypt's constitutional and legal frameworks, particularly Investment Law No. 72 of 2017, public procurement law, and Egypt's commitments under international treaties like the Washington Convention for Investment Dispute Settlement. The study addresses the challenges facing Egypt's investment climate, including recurrent losses in international arbitration. In contrast, it examines Malaysia's approach in fostering an investment-friendly environment through infrastructure development, industrial advancement, education, and healthcare reforms. The research proposes tailored strategies for

Egypt to emulate the Malaysian model to enhance its investment landscape and achieve sustainable development.

(Keywords): Foreign Investment– Egyptian Legislation– Investment Law– Malaysian Experience– Investment Dispute Settlement– Legal Environment - Economic Development.

مقدمة:

المناخ التشريعي الملائم يعد مرتكزًا رئيسًيا لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء، لذا أولت العديد من الدول أهمية خاصة لتحسين بيئتها التشريعية الجاذبة للاستثمار من خلال تحديث قوانين الاستثمار عبر ما تقدمه من حوافز وتسهيلات وضمانات وتوفير البنية الاساسية الملائمة في قطاعات النقل والاتصالات والطاقة، وتعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب الرائدة التي يمكن السير على خطاها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مما أدى إلى نجاحها في تأسيس نظام تعليمي وصحي وصناعي، من خلال زيادة مخصصات الانفاق الى تلك القطاعات.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى دراسة المرتكزات التشريعية الداعمة لجذب الاستثمار الاجنبي في مصر، مع تسليط الضوء على معطيات التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

مشكلة البحث:

تعد ماليزيا من الدول الرائدة التي يمكن أن يحتظى بمعطيات تجربتها التنموية، كونها من التجارب الناجحة التي تمتاز بذاتيتها وخصوصيتها من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على التكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، مما يشكل دافعًا لنا أن نسلط الضوء على هذه التجربة ومحاولة محاكاتها في مصر بما يحقق التنمية الاقتصادية المرجوه.

(ISSN: 2537 - 0758)

منهج البحث:

يستند البحث إلى المنهج التحليلي الاستقرائي لتحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، والمعوقات التي تواجهه، والدروس المستفادة من معطيات التجربة الماليزية، ومدى إمكانية الاستفادة منها في مصر.

وبهذا ترتسم الخطة التي سننتهجها في معالجة القول في الموضوع محل البحث كما يلي:

المبحث الأول: المرتكزات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

المبحث الثاني: المرتكزات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا

المبحث الثالث: محاكاة التجربة الماليزية الجاذبة للاستثمار في مصر

المبحث الأول
المرتكزات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

من المتعارف عليه لدى الباحثين والخبراء[1] أن سياسة تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، لا تحقق غايتها إلا بتحسين مناخ الاستثمار وتوفير المرتكزات القانونية والتشريعية الملائمة، إذ تلعب التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي على وجه العموم، وللاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص دورًا مُهمًا وفاعلًا في تهيئة مناخ الاستثمار؛ فهذه المرتكزات هي انعكاس لسياسة الاستثمار داخل الدولة.

المطلب الأول
المقصود بالمرتكزات التشريعية
وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر

لتحقُق جذب الاستثمار الأجنبي ينبغي توفير مرتكزات يقوم عليها ويدوم، فالمرتكز في اللغة هو المعتمد والأساس الذي به الشئ، ويقال ارتكز على الشئ اعتمد عليه

(1) Lorenzo Cotula, investment contracts and sustainable development, how to make contracts for fairer and more sustainable natural resource investments, the international institute forenvironment and development, UK, 2010, p. 67.

واستند إليه، وثبت واستقر في محله، ويقال مرتكز على دعائم متينة[٢]، والمقصود بالمرتكزات التشريعية هنا هي مجموعة القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر، سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين المحليين والأجانب الحاليين والمحتملين مستقبلا[٣].

وكلما كانت التشريعات تتسم بالوضوح والتبسيط في الاجراءات، كلما كانت ذات جدوى وفاعلية في تهيئة المناخ الجاذب والملائم للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، ليس هذه فقط بل يجب أن يتوافر فيها الاستقرار والثبات، كما أن كثرتها وتشابكها وتعقيداتها وتضاربها يعكر صفو مناخ الاستثمار، لذا يتوجب أن تكون المرتكزات التشريعية الاستثمارية على وجه الخصوص واضحة يحكمها قانون واحد للاستثمار ومرتكزة على فلسفة واضحة تنم عن توجه الدولة نحو توفير مناخ جاذب للاستثمار وذلك على النحو التالي:

أولًا: المرتكزات الدستورية.

تعد المرتكزات الدستورية– التي تنص عليها الدولة المضيفة للاستثمار– من أقوى صور الحماية الكافية للمستثمرين من خلال كفالة النصوص التي تحمي الملكية الخاصة التي تقرر عدم نزع ملكيتها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وغيرها من صور الحماية الدستورية.

وبإمعان النظر في أحكام الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ يتضح أن المشرع الدستوري نص على السياسة الاقتصادية بنحو تفصيلي يخدم السياسة الاقتصادية القائمة على الخطط التنموية من أجل خلق بيئة داعمة للاستثمارات الأجنبية ويتضح ذلك جليًا من نص المادة ٢٧ من الدستور على أن " يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو

---

[٢] راجع ذلك في: ابن منظور، معجم لسان العرب، دار بيروت، ١٩٥٦.

[٣] د. هاشم علي فاضل الشهوان، ضمانات وحوافز الاستثمار الاجنبى، رسالة دكتوراة، كلية حقوق عين شمس، ٢٠١٦م، ص ١٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر.

ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك....

كما تنص المادة (٢٨) من الدستور ذاته على أن: "الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزمالدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجانب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد...."

وتنصالمادة (٣٠) على أن "الملكية الخاصة مصونة، وحق الإرث فيها مكفول، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وبحكم قضائي، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدما وفقا للقانون".

كذلك تنصالمادة (٣٣) من الدستور ذاته على أنه: "تحمي الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية".

كما تنص المادة (٣٦) من الدستور علي أن "تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع".

ويتضح مما تقدم، أن مواد الدستور المصري تضمنت مرتكزاتومبادئ جاذبة للاستثمار، فعلى سبيل المثال، يعد ما تضمنه الدستور من وجوب التزام النظام الاقتصادي بتشجيع الاستثمار ومراعاة الاتزان المالي والتجاري، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، هي أمور جميعًا توجبعلى الدولة الالتزام بما أخذته على نفسها من عهود لصالح المستثمرين، ذلك أن عدم قيامها بذلك سيترتب عليه إضرارها بالاستثمار وإخلالها بالتوازن المالي لعقودها مع المستثمرين.

ويرى الباحث، إن مواد الدستور قد تضمنت التزام الدولة بالحفاظ على الملكية الخاصة، وتحفيز القطاع الخاص في القيام بدوره لتنشيط الاقتصاد الوطني، وهي أمور

جميعها تقتضي قيام الدولة بعدم مخالفة شرط الثبات التشريعي المدرج في عقودها، ذلك أن عدم القيام به مقتضاه عدم توفير بيئة جاذبة للاستثمار، وعدم ثقة المستثمرين في احترام الدولة لعقودها، مما سيؤدي إلى تراجع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. يضاف إلى ما تقدم، أن قيام الدولة بوعد المستثمر بالمحافظة على التوازن المالي لعقده، ثم نكولها عن تنفيذ مقتضى ذلك الوعد، هو الأمر الذي يراه الباحث، مشوبا بشبهة التعدي على الملكية الخاصة للمستثمر، لما سيترتبعلى إخلال الدولة بتعهدها من انتقاص الأرباح التي توقعها المستثمر من وراء مشروعه، واستد ذلك التوقع إلى وعد من الدولة بالحفاظ على التوازن المالي لعقده، وهو ما يكون معه ذلك التوقع مشروعا ويتعين حمايته، ويكون الإخلال به فيه تعد على الملكية الخاصة للمستثمر.

وتماشيًا مع ما تم ذكره نجد أن المحكمة الدستورية العليا في مصر– على سند من دساتيرها السابقة– قامت بإرساء مجموعة من القواعد تعمل كلها على حماية الاستثمار، منها **على سبيل المثال ما يلي:**

أ. تأكيد المساواه بين شركات الاستثمار الوطنية والأجنبية فيما يتعلق بفرض تعريفة واحدة للخدمات التي تقدمها الدولة.

ب. لا يجوز للمشرع أن يقر فرض ضريبة أو الزيادة في قيمتها بأثر رجعي.

ج. أنه لا يجوز للسلطة التنفيذية في أعلى قمتها "رئيس الدولة" أن تجور في بنيان الضريبة التي فرضها القانون، ولا يجوز التغيير من احكامها من خلال تعديل نظامها وقواعد سريانهامجلة الضريبة[٤].

وبذلك يتضح حرص القضاء الدستوري على خلق بيئة داعمة وجاذبة للاستثمارات الاجنبية

[٤] د. رضا صديق: بحث بعنوان: واقع تشريع الاستثمار في مصر وضرورة تطويره، المجلة العلمية للتشريع الضريبي، العدد الثاني، عدد خاص بالمؤتمر الوطني السنوي للجمعية، الاستثمار في مصر بين الواقع والمأمول، ١١–١٢ ديسمبر ٢٠٢١، القاهرة، ص٢٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً: المرتكزات التشريعية

في ظل هذا التغير والتطور الدستوري الملحوظ نحو تعاظم حدة المنافسة على جذب الاستثمارات الخاصة كان لابد حتماً من تهيئة الإطار التشريعي المناسب للاستثمار بما يتفق وأحكام الدستور، والمتتبع للمرتكزات التشريعية في مصر، يلاحظ تعدد التشريعات الحاكمة للنشاط الاستثماري.

المرتكز الأول: قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧[٥]

قد كفل قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ للمستثمر الأجنبي كثير من الحقوق التي تساعد على جذب الاستثمارات، كما حمله التزامات، فيحق للمستثمر إقامة المشروعات الاستثمارية وتوسيعها وتمويلها من الخارج بالعملة الأجنبية دون قيود، وله حق في تملك الأرض، وفي المقابل يقع على عاتق المستثمر الأجنبي بالمحافظة على سلامة البيئة وأمن المجتمع، وباستخدام العمالة المحلية التي تمتلك المؤهلات والمقدرة على القيام بذات المهمة التي يتطلبها المشروع' إذ أن له الحق في استخدام عمالة أجنبية ولكن في حدود نسبة محددة ويمكن زيادتها وفق للقواعد والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

فعلى سبيل المثال نصت المادة الثانية من قانون الاستثمار على أنه: "لا تخل أحكام القانون المرافق بالمزايا والإعفاءات الضريبية، وغيرها من الضمانات والحوافز المقررة للشركات والمنشآت القائمة وقت العمل به، وتظل هذه الشركات والمنشآت محتفظة بتلك المزايا والإعفاءات والضمانات والحوافز إلى أن تنتهي المدد الخاصة بها، وذلك طبقة للتشريعات والاتفاقيات المستمدة منها...".

وتنص المادة الثالثة من القانون على أن: ".... وتلتزم الدولة باحترام وانفاذ العقود التي تبرمها...".

كما نصت المادة الرابعة من قانون الاستثمار على أنه: "لا يجوز تأميمالمشروعات الاستثمارية..."

---

[٥] نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو ٢٠١٧.

ولا يجوز الحجز على أموال المشروعات الاستثمارية، أو مصادرتها، أو تجميدها إلا بناء على أمر قضائي، أو حكم نهائي، وذلك عدا الديون الضريبية، واشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة للدولة التي يجوز تحصيلها عن طريق الحجز بجميع أنواعه، مع عدم الإخلال بما يتفق عليه في العقود التي تبرمها الدولة، أو الأشخاص الاعتبارية العامة مع المستثمر.

ولا يجوز لأية جهة إدارية إصدار قرارات تنظيمية عامة تضيف أعباء مالية، أو إجرائية، تتعلق بإنشاء، أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام هذا القانون، أو فرض رسوم، أو مقابل خدمات عليها، أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة كل من مجلس الوزراء والمجلس الأعلى".

ويتضح مما تقدم أن قانون الاستثمار الجديد تضمن نصوصا تعد في حد ذاتها مرتكزات داعمة لتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في قطاعات استثمارية جديدة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠[٦]، مثل ما تضمنه القانون من التزام الدولة باحترام وإنفاذ عقود الاستثمار التي تبرمها، كذلك ما تضمنه القانون من عدم جواز تأميم المشروعات الاستثمارية– على نحو مشابه لشرط التعهد بعدم التأميم، كما تضمن القانون عدم جواز الحجزعلى أموال المشروعات الاستثمارية إلا لتحصيل الديون الضريبية واشتراكات التأمينات الاجتماعية دون أن يخل ذلك بما يتفق عليه في العقود التي تبرمها الدولة مع المستثمر.

يضاف إلى ما تقدم، تضمن القانون حكما جديدا يمثل حماية للتوازن الاقتصادي لعقود الدولة وذلك بتطلبه عدم قيام أية جهة إدارية بإصدار أي قرار تنظيمي عام يتضمن أعباء مالية على المشروعات الاستثمارية إلا بعد موافقة كل من مجلس الوزراء

---

[٦] إيمانًا من المشرع المصري بأهمية المسئولية المجتمعية للشركات لتحقيق التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠ فقد جاء بحوافز إضافية لحث الشركات الأجنبية على تنمية دورها المجتمعي ليس فقط من خلال التزامها بقواعد حوكمة الشركات، بل أيضًا بمنح مزايا استثمارية جديدة بالإضافة إلى الحوافز الممنوحة بالقانون الجديد، وذلك لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠. د. فادي توكل: المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠...، مرجع سابق، ص٤٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

والمجلس الأعلى للاستثمار، وهو أمر من شأنهمنح فرصة للدولة لمراجعة تأثير مثل هذه القرارات على الدولة خاصة بالنسبة إلى عقود الدولة التي تتضمن تثبيت التوازن الاقتصادي للعقد.

جديرُ بنا الإيماء إلى أن القانون اهتم- كذلك- بتسوية منازعات الاستثمار بغير الطريق القضائي، وذلك لضمان إنهاء المنازعات بسرعة واحترافية، نظرًا للطبيعة الخاصة لهذه المنازعات، فأنشأت لهذا الغرض لجان إدارية لنظر التظلمات وحل منازعات الاستثمار، بجانب اللجنة الوزارية لتسوية منازعات الاستثمار، كما أنشأ القانون مركز للوساطة لتسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين[٧].

وتاسيسًا على ذاك أثنى تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةعلى قانون الاستثمار المصري الحالي[٨] واعتبره "علامة فارقة مُهمة في جهود الدولة لتوفير بيئة تنظيمية أكثر أمانًا واتساقًا للاستثمارات الأجنبية والمحلية" إلا أن ذلك لا يعني خلو هذا القانون من المثالب أو العيوب إذ أن تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي يحتاج جهد متواصل، وتقييم دائم لضمان تحقيق الغاية المرجوه.

المرتكز الثاني: **قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات الحكومية رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨**[٩]

يمكن القول أن المقنن قد استشعر تطورًا في مسلك الدولة بإصدار تشريعات لم تعد تتمسك فيها بأهداب القانون العام وليس أدل على ذلك من إلغاء قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨، بالقانون الجديد رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، فأصدر قانونًا جديدًا- مستعملًا مصطلحات أكثر اتساعًا- تحت مسمى التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، وهو ما يفهم منه أخذ قواعد القانون الخاص في الاعتبار، وندلل على ذلك بما جاء بنص المادة

---

[٧] نصوص المواد ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩،٩٠،٩١ من قانون الاستثمار المصري الحالي رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزارء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧.

[8] OECD Investment policy Reviews: Egypt, paris, 2020.

[٩] الجريدة الرسمية- العدد ٣٩ مكرر (د) في ٣ اكتوبر ٢٠١٨.

الأولى من مواد إصدار القانون الجديد على أنه "يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، وتسري أحكامة على الجهات التي تضمنها الموازنة العامة للدولة، ووحدات الجهاز الإداري للدولة من...، دون الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية"؛ وعبارة دون الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية جعلت من هذا القانون مجرد مصدر احتياطي، حيث لا تسري أحكامه إذا وجد تنظيم للتعاقد في الاتفاقيات الدولية، نظرًا لأنها تسمو بمقتضى هذا النص على أحكام القانون الداخلي.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن القانون الجديد في تنظيم تعاقدات الدولة يدلل على جنوح المشرع نحو أهداب القانون الخاص التي تقرر مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، فقد نصت المادة الثانية على أنه "يهدف تطبيق أحكام هذا القانون إلى...٣. تعزيز مبادئ الحوكمة، وتطبيق معايير العلانية والشفافية والنزاهة وحرية المنافسة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتجنب تعارض المصالح...٥- تطوير طرق الشراء والبيع وانماط التعاقد لمسايرة التطورات الاقتصادية، وتلبية احتياجات الجهات الادارية بفاعلية. ٦- توفير معاملة عادلة للمتعاملين منمجتمع الاعمال مع الجهات الادارية، وفي ذات الوقت منع ممارسات التواطؤ والاحتيال والفساد والاحتكار. ٧- تشجيع الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون على تبني الحلول والمبادرات الابتكارية والتقنيات المتطورة عند التعاقد على تلبية احتياجاتها، وكذلك تبني سياسات التعاقد المستدام"؛ كما نصت المادة السادسة على مجموعة من المبادئ الهامة والحاكمة للتعاقد: "تخضع طرق التعاقد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون لمبادئ الشفافية، وحرية المنافسة، والمساواه، وتكافؤ الفرص"[١٠].

إن التعاقد مع سلطات الدولة تحكمه إذن مبادئ المساواة والعلانية والشفافية والنزاهة وحرية المنافسة ومنع الاحتكار اضافة إلى تطوير طرق الشراء والبيع وانماط التعاقد وتبني سياسات التعاقد المستدام وذلك كله بهدف تلبية احتياجات الجهات الادارية، والطبيعي أن المقصود بالمساواة- في مجال العقود الدولية- وقوف المتعاملين مع الدولة

[١٠] د. عبدالمنعم زمزم: إنهاء الدولة للعقود بإرادتها المنفردة وأثره على خسائرها من التحكيم في ضوء قانون الاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ١٤٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

في مركز قانوني واحد دون أن تمتع في مواجهتهم بمركز قانوني متميز؛ إن الاتفاقيات الدولية تضع المستثمر الأجنبيعلى قدم المساواة مع الدولة ومن هنا كيف يتصور والحال كذلك تمسكها باصباغ الصفة الاداريةعن العقود التي تبرمها مع المستثمرين الأجانب على وجه الخصوص.

المرتكز الثالث: **اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار لعام ١٩٦٥.**

تحرص الشركات الكبرى المصدرة لرؤوس الأموال بكل دقة –قبل الاقدام على التعاقد– على معرفة موقف الدولة المضيفة للاستثمار من اتفاقية واشنطن بإنشاء الأكسيد "المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار"[١١]، فإذا كانت طرفاً كان ذلك مشجعاً على الاستثمار ودخولها في السوق المحلي لهذه الدولة وإلا كان عائقاً قوياً لعدم التعاقد معها.

والواقع أن انضمام الدولة المضيفة للاستثمار لدى الأكسيد "المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار" يبدد مخاوف المستثمرين الأجانب بشأن خضوع منازعاتهم لقضاء الدولة العادي الذي قلما يكون مصدر ترحيب بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فقد أنشئ هذا المركز بمقتضى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والمبرمة في واشنطن بتاريخ ٨ مارس ١٩٦٥، ودخلت حيز النفاذ في ١٤ أكتوبر ١٩٦٦، وقد سارعت مصر بالانضمام إليها بعد حلول خمس سنوات من تاريخ نفاذها، وتحديداً بالقرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ الصادر في ٧ نوفمبر ١٩٧١م[١٢] وصارت نافذة بالنسبة للدولة اعتباراً من ٢ يونيه ١٩٧٢م.

ويرجع الفضل في بزوغ نجم هذا المركز إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي أخذ على عاتقه مهمة إنشاء هذا المركز، باعتبار أن البنك الدولي من المؤسسات الدولية الهامة التي تقدم القروض للأغراض الإنتاجية في الدول الأعضاء، لاسيما أنه يهدف إلى تيسير استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية

---

[١١] د. عبدالمنعم زمزم: الأبعاد القانونية لتصدير الغاز المصري لإسرائيل، المشكلات وبعض الحلول المقترحة، دار النهضة العربية، ٢٠١٤م، رقم ١٦٩ وما يليها، صـ١٢٧.

[١٢] راجع نص القرار الجمهوري بالجريدة الرسمية، العدد ٤٥ في ١١ نوفمبر ١٩٧١.

الخاصة، من خلال برنامج مناخ الاستثمار وإنشاء العديد من المؤسسات الدولية المتخصصة لتحقيق ذلك[١٣].

ولعل من أهم الغايات الأساسية التي يصبو إليها إنشاء الأكسيد هو ضمانة المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في دول العالم الثالث بما يضمن تسوية المنازعات الناشئة عن هذا الاستثمار أمام مركز دولي كانت الدولة المضيفة للاستثمار طرفاً في الاتفاقية المقررة لإنشائه، وهو ما يبدد –كما ذكرنا أنفاً– مخاوف المستثمرين الأجانب في الخضوع إلى وسائل التقاضي التقليدية المقررة في قوانين هذه الدولة، وما تنطوي عليه من إجراءات معقدة وبطء ملحوظ وواضح في مراحل تسوية المنازعات الاستثمارية[١٤].

المطلب الثاني
المشاكل والصعوبات التي تثيرها الاستثمارات الأجنبية

تسعي غالبية الدول النامية– إن لم يكن كلها– لجذب الإستثمار الأجنبى المباشر باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، والأرتقاء بمستواه المعيشى، وهيأت كافة السبل لاستقدام رؤوس الأموال الأجنبية، فإذا برؤوس أموالها الوطنية تتبخر إلى الخارج في صورة تعويضات عن استثمارات لم يكتب لها النجاح ووُئدت في مهدها، ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى الآتي:

مشكلة الخسائر التحكيمية المتلاحقة والمتعاقبة

كان من الطبيعى أن تحشد الشركات الغربية أكبر رجال القانون ليدافعوا عن مصالحها[١٥]، سواء عند وجودهم محكمين، أو عن طريق أفكارهم ونظرياتهم القانونية

---

[١٣] د. لمياء مرسي: التنظيم الدولي للاستثمار في إطار اتفاقية استثمار متعددة الأطراف، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦م، صـ١٩٧ وما بعدها.

[١٤] د. عبدالمنعم زمزم: إنهاء الدولة للعقود بإرادتها المنفردة وأثره على خسائرها من التحكيم في ضوء قانون الاستثمار الدولي، تأصيل وتطبيق في قضاء التحكيم وأحكام المحاكم، أفول عصر العقود الإدارية المبرمة مع المستثمرين الأجانب ودخولها في عقود الاستثمار، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ– ٢٠٢١م، صـ٢٥ وما يليها.

[١٥] د. سامية راشد، دور التحكيم في تدويل العقود، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص ٣٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

التى تدافع عن أحكام التحكيم الصادرة لصالح تلك الشركات وتكون نواة لأحكام أخري قد تصدر في المستقبل

فالملاحظ أن الشركات الغربية تعيش في حالة وفاق دائم من التحكيم، وتتخذ في الغالب مركز الكاسب في الدعوى، فقد أكدت أحدث التقارير الدولية التي تم إعدادها مؤخرًا في مطلع ٢٠٢٠ أن مجمل القضايا التي سجلت ضد القارة السمراء أمام الإكسيد وحده ١٠٦ قضية، تم رفعها على ٢٨ دولة أفريقية، أي حوالي ٥٠% من دول القارة، هي: مصر (٣٣ قضية)، ليبيا (١٢ قضية)، الجزائر (٩ قضايا)، ٤ قضايا لكل من المغرب والكونغو اليموقراطية وتنزانيا ومدغشقر وبورندي. ٣ قضايا لكل من السنغال وزيمبابوي ومورشيوس. قضيتان لكل من جامبيا وغانا والجابون وأثيوبيا وموزمبيق ومملكة ليسوتو. قضية واحدة لكل من تونس والسودان ونيجيريا والكاميرون وبنيين والرأس الأخضر وغينيا الاستوائية وكينيا وأوغندا ورواندا وجنوب أفريقيا[١٦]؛ وهو ما يشكل عدوانًا على اقتصادياتها، وينذر بخسائر فادحة وهو ما يثير التساؤل عن أسباب المشكلة: لماذا يكسب المستثمر ولماذا تخسر الدولة؟

وقد بدأت معالم المشكلة في الظهور عقب أفول الحرب العالمية الثانية مع اتجاه مختلف دول العالم للتنمية الاقتصادية وهي مشكلة نجد بعض روافدها في السياسة الدولية التي تدير دفتها الدول الكبرى، حيث كان لها الدور الأعظم في صياغة النظام القانوني الدولي الحاكم للاستثمارات الأجنبية. في حين لا تجد الدول النامية خيارات كثيرة؛ فلم يكن امامها إلا الدخول في هذا النظام بقواعده التي لم تشترك في صنعها أو البقاء خارجها وهو ما يجسد حقيقة الصراع التاريخي بين الشرق والغرب، الشمال والجنوب، والذي انتقل من مجال المعارك والسلاح إلى مجال رؤوس الأموال؛ من مجال الحروب والقتال إلى مجال الاقتصاد والاستثمار، وقد كان لذلك أثره في صياغة العقود، فظهر لنا شرط التحكيم.

---

[١٦] صدر هذا التقرير تحت مسمى: التحكيم في منازعات الاستثمار على الدول الأفريقية بالأرقام، راجع التقرير منشور على موقع المعهد،www.tni.org .

(١) قضية شركة ماليكورب وهيئة الطيران المصري

ففي القضية التحكيمية رقم ٣٨٢ لسنة ٢٠٠٤، المقامة أمام مركز القاهرة الإقليمي بشأن النزاع على عقد امتياز مطار رأس سدر المبرم، إذ تضمن العقد شرط تحكيم لم يوافق عليه الوزير المختص، دفعت هيئة الطيران المدني- المحتكم ضدها- بعدم اختصاص هيئة التحكيم بسبب عدم موافقة الوزير المختص على شرط التحكيم الوارد في العقد المبرم بين الطرفين، كما تنص على ذلك الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤؛ وعلى الرغم من بدء إجراءات التحكيم، رفعت هيئة الطيران المدني دعوى أمام محكمة القضاء الإداري طالبة فيها الحكم ببطلان شرط التحكيم لعدم موافقة الوزير المختص.

وقضت محكمة القضاء الإداري ببطلان اتفاق التحكيم حيث لم يوافق عليه الوزير المختص، كما قضت أيضًا بوقف السير في إجراءات التحكيم في القضية التحكيمية رقم ٣٨٢ لسنة ٢٠٠٤ المقامة من الشركة أمام مركز القاهرة الإقليمي[١٧].

وقد التفتت هيئة التحكيم كليةً عن حكم المحكمة واستمرت في نظر الدعوى التحكيمية، ولم تقبل الدفع بعدم اختصاصها، وقررت أن شرط التحكيم الوارد في عقد الامتياز- محل النزاع- صحيح ولم يشبه أي بطلان واستندت في ذلك إلى أن "رئيس الهيئة المعنية- أي رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للطيران المدني- قد وقع على عقد الامتياز ومخول سلطة إبرام اتفاق تحكيم بموجب أحكام القانون المصري، الأمر الذي يترتب عليه أن شرط التحكيم الذي وقع عليه رئيس الهيئة المختصة صحيح، **كما أن الوزير المسئول عن هذه الهيئة وهو وزير النقل- آنذاك- كان على علم باتفاق التحكيم ووافق على المشروع كله**، يضاف إلى ذلك أن المبدأ الراسخ في القانون الدولي

[١٧] محكمة القضاء الإداري، الدائرة السادسة عقود وتعويضات، الدعوى رقم ١٨٦٢٨ لسنة ٥٩ ق، جلسة ٢٠٠٦/٢/٢٩، مشار إليه في مجلة التحكيم، العدد السادس، نيسان (إبريل) ٢٠١٠، ص٥٧٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

العام يقضي بأن الدولة ملتزمة بتصرفات المسئول المخول سلطة حكومية ما دام هذا الشخص تصرف بصفته الرسمية[١٨].

فمادام القانون المصري يحظر على غير الوزير المختص التوقيع على اتفاق التحكيم، فإن قيام غيره– ممثلًا عن الحكومة المصرية– بهذه المهمة، يوصم مسلكها إن أرادت التنصل لاحقًا بسوء النية[١٩].

(٢) قضية وجية سياج[٢٠]

وتعود وقائع هذه القضية إلى تخصيص الحكومة المصرية عام ١٩٩٠ مساحة من أرض طابا لرجل الأعمال الإيطالي الجنسية المصري الأصل وجية إيلي سياج لإقامة منتجع سياحي عالمي، في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، قامت شركة سياج للاستثمارات السياحية– والتي يمتلك فيها رجل الأعمال ووالدته الإيطالية وزوجته وأبناؤه الثلاثة نسبة ٩٨.٦٥% من الأسهم– بأعمال أساسية في الأرض لعمل المشروع بطابا تمهيدًا لتنفيذه– وبعد ذلك دخلت الشركة في اتفاق مع شركة لومير الاسرائيلية لتأمين تمويل كاف لإنهاء المرحلة الأولى من المشروع.

أثار هذا الاتفاق الأخير حفيظة السلطات المصرية بطبيعة الحال نظرًا لحساسية وخطورة موقع طابا، كونها على البوابة الشرقية لمصر، وبدلًا من بحث الجهة الإدارية عن أفضل السبل لتصحيح المسار، اعترض مجلس مدينة نويبع على المشروع وأصدر قرارًا بوقف العمل، بعدها طلبت وزارة السياحة المصرية من سياج إنهاء شراكته مع شركة لومير اعتراضًا على جنسيتها الاسرائيلية، وبالفعل استجابت شركة سياج وأعلنت سنة ١٩٩٥ إنهاء علاقتها بشركة لومير؛ إلا أن الحكومة المصرية لم تكتف بهذا الإجراء وأصدر وزير السياحة القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٦ بإلغاء العقد مع سياج بالإرادة المنفردة

---

[١٨] قضية تحكيمية رقم ٣٨٢ لسنة ٢٠٠٤، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، مجلة التحكيم، العدد الخامس، كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠، باب الاجتهاد الدولي: الأحكام الصادرة عن مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، ص٥٥٠ وما يليها.

[١٩] د. حفيظة السيد الحداد: العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجانب، تحديد ماهيتها والنظام القانوني الحاكم لها، دار المطبوعات العربية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٩٢.

[٢٠] راجع الموقع الإلكتروني للإكسيد: https://ICSID.worldbank.org

تأسيسًا على فشل سياج في الوفاء بالتزاماته التعاقدية في الوقت المحدد، كما أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٧٩٩ لسنة ٢٠٠٣ بمصادرة الأرض.

لجأ سياج في أغسطس ٢٠٠٥ للمركز الدولي لفض منازعات الاستثمار لمطالبة مصر بالتعويض، وأسست الحكومة المصرية دفاعها على مجموعة من الحجج أهمها الدفع بعدم اختصاص الإكسيد استنادًا لنص المادة ٢/٢٥ من اتفاقية واشنطن المنشئة للمركز الدولي لفض منازعات الاستثمار والتي تنص على أنه " يقصد بمواطني الدول المتعاقدة الأخرى ما يأتي: (أ) أي شخص طبيعي يتمتع بجنسية دولة متعاقدة بخلاف الدولة طرف النزاع يوم اتفاق الأطراف على القيام بالتوفيق أو التحكيم لأي نزاع وكذا يوم تسجيل الطلب"؛ والنص يؤسس لعدم مقاضاة الشخص لدولته أمام الإكسيد، ومن ثم يشترط أن يكون الشخص متمتعًا بجنسية دولة متعاقدة أخرى بخلاف الدولة التي يقاضيها.

ولما كان وجية سياج يحمل الجنسية المصرية، فإنه يكون مواطنًا مصريًا– وإن كان حاملًا للجنسية الإيطالية– ومن ثم ينتفي شرط من الشروط الهامة للاختصاص الواردة في المادة ٢/٢٥ المشار إليها.

ولكن وجيه سياج ذهب إلى أنه تجنس بالجنسية اللبنانية دون أن يحصل على إذن بالتجنس من وزير الداخلية المصري بالمخالفة لنص المادة ١٠ من قانون الجنسية، مما جعله عرضه لجزاء إسقاط الجنسية المصري استنادًا لنص المادة ١٦ من ذات القانون، وهو ما يعني أنه لم يعد مصريًا حسبما أكد أمام هيئة التحكيم، وللأسف الشديد قبلت الهيئة دفاعه، بسبب سوء صياغة نص المادة ١٠ من قانون الجنسية[٢١]، وانتهت إلى

---

[٢١] ينتقد الفقه موقف المشرع المصري، إذ يعلق التجنس بجنسية أجنبية على الحصول على إذن من السلطات المصرية، وكأنه يقرر شرطًا إضافيًا للشروط التي يتطلبها المشرع الأجنبي للدخول في الجنسية الأجنبية، وهذا الوضع لا يتفق مع المبادئ العامة في مادة الجنسية التي تقضي بأن تنظيم هذه المسائل يعتبر من الأمور السيادية التي تستقل الدولة وحدها بتنظيمها دون مشاركة أي دولة أخرى. د. أحمد عبدالكريم سلامة: المبسوط في شرح نظام الجنسية، بحث تحليلي انتقادي مقارن، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م، رقم ٩٥٤، ص ٦٥٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

تقرير مسئولية الحكومة المصرية وقضت بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٠٨ بإلزام مصر بتعويض قدره ١٣٣ مليون دولار لصالح وجيه سياج.

لذا يوصي الباحث إستكمالًا لاصلاح البيئة التشريعية، بحيث يتم تجميع كافة القوانين المعنية بالاستثمار وتنقيتها مما يساهم في القضاء على أوجه القصور والخلل؛ ولما كان قانون الجنسية المصري يعد من القوانين المعنية بالاستثمار نوصي المشرع بتعديل نص المادة العاشرة من قانون الجنسية بحيث يكون الأصح من ناحية الصياغة القانونية هو تعليق التخلي عن الجنسية المصرية– وليس التجنس بجنسية أجنبية– على الحصول على إذن من سلطات الدولة[٢٢].

المبحث الثاني
المرتكزات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا

اعتمدت ماليزيا على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال دعوة رجال الأعمال الأجانب العاملين على أراضيها أكثر من اعتمادها على الهيئات الحكومية المتخصصة في جذب الاستثمارات، كذلك الاعتماد على توفير بنية أساسية أكثر من الاعتماد على الاعفاءات الضريبية المقدمة، والتركيز على على عنصر توافر المصادر البشرية أكثر من اعتمادها على المصادر الطبيعية، **ويمكن إجمال ذلك في المطلبين الآتيين:**

المطلب الأول
معطيات السياسة الماليزية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر

بدأت ماليزيا بالتنافس لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها من خلال استخدام الحوافز لاستهداف الاستثمار الأجنبي، إذ تعتبر من أكثر الدول النامية نجاحًا في استخدام الحوافز لتوجيه الاستثمار الأجنبي نحو صناعات وقطاعات معينة، وتنتهج الحكومة

[٢٢] حيث علق المشرع تجنس المصري بجنسية جديدة– كسبب لفقد الجنسية– على صدور قرار من وزير الداخلية يسمح له بالتجنس بهذه الجنسية، ويبدو هذا الحكم مؤكدًا بنص المادة العاشرة من قانون الجنسية المصري عندما قضت بأنه "لا يجوز لمصري أن يتجنس بجنسية أجنبية إلا بعد الحصول على إذن بذلك...".

الماليزية سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز المقدمة في ضوء احتياجات التنمية الوطنية، ففي البداية كان التشجيع عام لجذب الاستثمار الأجنبي وشركات متعددة الجنسية، ثم تم التركيز على صناعات وقطاعات تكون الحوافز فيها أكبر لتنميتها، كل ذلك تم بتخطيط متقن ورقابة فعالة وقيادة محنكة(٢٣).

ففي عام ١٩٥٨ تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية للفترة من ٢-٥ سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات الغذائية والمشروبات والبلاستيك والكيماويات وصناعة الطباعة والنشر، وفي عام ١٩٦٨ تم تعديل الحوافز لتشغيل صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال شملت اعفاءات لضريبة الأرباح تتراوح بين ٢-١٠ سنوات، واستقطاعات ضريبية للاستثمار تتراوح بين ٢٥%-٤٥% من تكلفة رأس المال، وفي عام ١٩٨٦ تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات تحت مظلة" **قانون تشجيع الاستثمارات الماليزي**" وتضمن(٢٤):

١- نسبة حصص الأجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية وتقسم إلى:

- السماح بالاستحواذ على نسبة ١٠٠% من الحقوق الملكية في شركاتهم وكذلك عند قيامهم بتصدير ٨٠% أو أكثر من منتجات تلك الشركة.
- السماح للشركات التي تصدر ما بين ٥١%-٧٩% من منتجاتها بنسبة مناظرة من ٥١% - ٧٩% من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.
- السماح للشركات التي تصدر ما نسبته ٢٠%- ٥٠% من منتجاتها بتملك ٥١% من حقوق الملكية الأجنبية وقد روعي في هذا القانون أهمية العوامل التي تضمن التشابكية ومدى استخدام المواد الخام المحلية وحسن اختيار أماكن توطين تلك الشركات وكذلك القيم المضافة.

٢- الاعفاءات الضريبية: بموجب قانون "تشجيع الاستثمار الماليزي" فإن الشركات يمكنها الاستفادة من هذا القانون إذا ما قامت بإنتاج سلع معينة (كالمخصصة

(٢٣) د. جابر سعيد عوض: النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٣.

(24) http://www.heritage.org /Index /Ranking.

(ISSN: 2537 - 0758)

للتصدير)، إذ يتم اسقاط جزء من الضرائب المستحقة على دخل الشركة، كما يتم خصم المصروفات الخاصة بالبحث والتطوير وكذلك تدريب العمالة المحلية[٢٥].

كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات مع مختلف الدول لضمان الشركات من التأميم الاجباري، كما تتيح انتقال الأموال بحرية، وتحويل الأرباح وعوائد رأس المال إلى الخارج، ويسهل هذه العملية هيئة التطوير الصناعي، وهي المركز الوحيد الذي يتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب للاستثمار في ماليزيا[٢٦].

وفي عام ١٩٩١ تمت مراجعة شاملة لقانون الحوافز لغرض تنظيمها ولتقوية العائد الضريبي وتشجيع التنمية الصناعية ذات القدرة التنافسية، مع تركيز الحوافز على المشاريع الاستراتيجية والكبيرة عالية التقنية وتلك المشاريع الداعمة للتشابك الاقتصادي، كما تم إلغاء الحوافز التي تتعارض مع منظمة التجارة العالمية وتلك غير المجدية[٢٧].

أهم المرتكزات التي اتخذتها الحكومة الماليزية لتهيئة مناخ الاستثمار:

من أجل جذب الاستثمارالأجنبي المباشر قامت ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال والتي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية وذلك من خلال ما يلي:

الإسراع بعملية إعاد هيكلة الاقتصاد الماليزي من أجل تحقيق الوحدة والتكامل القومي والتوازن الاقتصادي بين جميع الأعراق التي يتكون منها المجتمع الماليزي، حيث اتبعت الحكومة الماليزية استراتيجية " السياسة الاقتصادية الجديدة" التي خصت

---

(25) Economy", Shah Alam: Pusat Pendidikan Lanjutan, Institute Teknologi MARA.

[٢٦] د. عبدالحميد زرؤم: أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا، رسالة دكتوراة جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٥٠.

[٢٧] د. نوال عبدالمنعم بيومي: التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق، ٢٠١١، ص ٩٨.

الملايا بمعاملة تفضيلية من أجل دمجهم في مسيرة التنمية وتفادي الصراعات العرقية التي تزعزع الاستقرارالأمني والسياسي والاقتصادي في البلاد[٢٨].

قيام الحكومة الماليزية بتوقيع العديد من اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن ٢٢ دولة وذلك لحماية الشركات الأجنبية، بالاضافة إلى إمكانية الشركات الأجنبية وفقًا لتلك الاتفاقيات اللجوء إلى نظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية[٢٩].

إنشاء هيئة التطوير الصناعي الماليزية لكي تكون هي المركز الوحيد لاستقبال وتقييم والمصادقة على الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب وذلك بهدف تسهيل الإجراءات والحد من العقبات الإدارية.

ـ كما توجهت الحكومة الماليزية نحو الخصخصة من أجل إتاحة الفرص للقطاع الخاص لكي يشارك في عملية التنمية وخاصة الملايا الذين استفادوا من المعاملة التفضيلية دون حرمان باقي الأعراق، وكانت أهداف الخصخصة تصب في مصلحة البلاد من خلال[٣٠]:

١- تخفيف الأعباء المالية والإدارية على عاتق الدولة

٢- تحسين الكفاءة الانتاجية

٣- تعجيل النمو الاقتصادي

٤- المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية

٥- تقليص دور القطاع العام وتهيئة مناخ للمستثمرين المحليين والأجانب.

قامت الحكومة بإجراءات عامة أخرى في مجال الضرائب والجمارك استهدفت فك وتحرير الاقتصاد في مختلف القطاعات حيث خفضت ضرائب الشركات بالتدريج في

---

[٢٨] د. سعد علي حسين: تجربة التنمية الماليزية، دراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٤، رسالة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

[29] Irena Mia &others (2009):" Gauging the networked readiness of Nations"

[٣٠] د. عبدالحافظ الصاوي: قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الاسلامي، رقم العدد ٤٥١، الشهر الخامس، السنة الثالثة، الكويت، ٢٠١٣، ص ٦٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

ميزانيـة ١٩٨٩ لكـي تكـون علـى نفـس مسـتواها فـي الـدول المجـاورة وذلـك لتشـجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في البلاد.

أما فيما يخص مشكلة العمالة المحلية الرافضة للأجور المتدنية، وبالرغم من معدل البطالة المنخفض في ماليزيا ٣% فإن السياسة الاقتصادية الماليزية تستمر في خلق فرص عمل جديدة عن طريق التدريب الذي يؤهل الأفراد للإلتحاق بالمهن المختلفة، الأمـر الـذي يـوفر الأيـدي العاملـة المـاهرة للمسـتثمر الأجنبـي ويحـد مـن التـوترات الاجتماعية، ومن المتوقع أن ينضم لسوق العمل سنويًا نحو ٢٢٠ ألف فرد منهم ٤٤ ألف ذوي تأهيل عالي[٣١].

كمـا اهتمـت الحكومـة الماليزيـة بتشـجيع الصـناعات[٣٢] عـن طريـق التنويـع داخـل العناقيد الصناعية من أجل تبني عمليات كثيفة الأستخدام للمعرفة والتكنولوجيا وعالية القيمة المضافة، الأمر الذي يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة تلك التي تعتمد على درجة عالية من التقنية، ومن أهم المشروعات الصناعية التي برمجتها ماليزيا والتي تنفذ في إطار الخطة الخمسية التاسعة نذكر منها:

١- توسيع منطقة KVIIM للتكنولوجيا المتقدمة.

٢- إنشاء مناطق تكنولوجية في "سرواك وبيراك"

٣- تطوير ٢٠ منطقة صناعية وللصناعات المتوسطة والصغيرة.

ومن أجل توفير التمويل لهذه المشاريع أنشأت الحكومة عدة صناديق كصندوق الاستثمار الأستراتيجي، صندوق إعادة هيكلة الصناعة، وصناديق محددة للبايوتكنولوجي والحرف اليدوية والصناعات الغذائية الإسلامية، حيث تتجه ماليزيا كي تكون مركزًا دوليًا لهذه المنتجات.

---

[٣١] د. محمد شريف بشير: سياسات وأساليب مكافحة الفقر، دروس مستفادة من التجربة الماليزية، جامعة الأمام محم بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٢، ص ٣٤٣.

[32] Global Information Technology, Report 2008-2009, World Economic Forum Geneva.

وجود عدد كبير من المرتكزات القانونية التي تحمي حقوق الملكية الفكرية مثل قانون التجارة ١٩٧٢، قانون براءة الاختراع في ١٩٨٣، قانون النسخ في ١٩٨٨، قانون التصميمات الصناعية في ١٩٩٦.

وفي عام ٢٠٠٠ أصدرت ماليزيا عدد من القوانين الجديدة والتعديلات لحماية حقوق الملكية الفكرية كي تتوافق مع تعاليم منظمة التجارة العالمية[٣٣].

المطلب الثاني

مرتكزات التنمية الاقتصادية في ماليزيا

اعتمدت عملية التنمية الاقتصادية في دولة ماليزيا على المرتكزات الأساسية الأتية:

المرتكز الأول: **الاهتمام بقطاع التعليم**

فور حصول ماليزيا على استقلالها عام ١٩٥٧ أعطت اهتمامها الأول بقضية التعليم كهدف لا غنى عنه لتحقيق النهضة التنموية، وذلك لأنها تدرك وتعي أن التعليم هو الذي يكفل تنمية وصقل الموارد البشرية للدولة، ولذا حرصت الحكومة الماليزية منذ الاستقلال على تقديم خدمات التعليم الأساسي، لمدة إحدى عشرة سنة مجانًا، كما أولت عناية كبيرة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وفي سبيل ذلك كفل الدستور الماليزي حق التعليم لكل فئات المجتمع باعتباره واحدًا من أهم الحريات الأساسية، كما أعطى الحق في إقامة مدارس طائفية لكل جماعة عرقية على اختلاف انتماءاتها[٣٤].

حيث إزداد الانفاق على التعليم في ماليزيا كنسبة من إجمالي النفقات من ٢١% عام ١٩٩٦ إلى ٢٧% عام ٢٠٠٠، وهو ما يزيد عن ربع الإنفاق القومي، ثم ارتفع عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٠%، وفي عام ٢٠١١ بنسبة ١٦% وخلال معظم سنوات الدراسة في تزايد مستمر، وهذا يعكس مدى اهتمام الدولة بالتعليم باعتباره قاطرة التنمية الاقتصادية،

---

[٣٣] د. ناصر يوسف: دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٢٢.

[٣٤] د. هدى ميتكيس: قضايا الاصلاح في ماليزيا، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٤٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

في حين ما تنفقة إسرائيل على التعليم ١٣% من إجمالي نفقاتها الحكومية لعام ٢٠٠٦، أما ما تنفقه مصر على التعليم ٩% من الميزانية العامة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧.

وقد قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد، وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجيع الربط بين الشركات والباحثين، من ناحية، والمؤسسات المالية والتقنيين من ناحية أخرى، من أجل أنشطة البحث الجامعية للأغراض التجارية[٣٥].

وقضية العلم والتعليم ومكافحة الأمية تأخذ أولوياتها في ماليزيا، فحسبنا أن ٨٨% من عدد السكان فوق سن الخامسة عشر عامًا يستطيع القراءة والكتابة، وقد كانت هذه النسبة ٨٠% في عام ١٩٩٠، مما يوضح استمرار وتواصل الجهود للقضاء على ظاهرة الأمية تمامًا، ولعل من اللافت للنظر أن الإناث ما بين ١٥- ٢٤ عامًا تصل نسبة معرفتهن للقراءة والكتابة ٩٧% ولا يخفى أن هذا هو سن الزواج وتكوين الأسرة، وبالتأكيد ستكون الأم المتعلمة أحرص على تعليم أبنائها.

وهذا ما يدعونا إلى أن نجيب على سؤال مُلِح وهو كيف استطاعت دولة مثل ماليزيا أن تحقق هذا التقدم؟ وما دور العلم في هذا النجاح المذهل؟ وخاصة أنها دولة ذات إمكانيات محدودة، فلا تملك مثلًا حقول من النفط مثل العراق والسعودية، ولا تملك طاقات بشرية ضخمة مثل مصر، وكذلك لا تملك ٣٠ مليون فدان صالحة للزراعة مثل السودان.

وقد واكب هذا الاهتمام بالتعليم دخول ماليزيا مرحلة التصنيع الثقيل، مثل صناعة الأسمنت والحديد والصلب، بل وتصنيع السيارات الماليزية (بريتون)، ثم التوسع في صناعة النسيج، وصناعة الالكترونيات، وكانت التسعينيات من القرن الماضي مرحلة نضج الثمرة، حيث وُضعت ماليزيا في قائمة الدول المتقدمة في مجال التعليم[٣٦].

---

[٣٥] البنك الدولي trading economics، مؤشرات ماليزيا، ٢٠١٨.

[36] Ramon v, navratnam (2001):" Malaysia economic recovery, policy reforms for economic sustainability", Pelita Jaya.

كما أنشأت ماليزيا العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوافر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، وذلك من خلال مواد متخصصة عن أنظمة التصنيع المتطورة، وشبكات الاتصال، ونظم استخدام الطاقة التي لا تحدث تلوثًا بالبيئة[٣٧].

وقامت ماليزيا بالاستثمار في مجالات البحث والتطوير وإنشاء مراكز تصنيعية في الإلكترونيك الدقيق والمعلوماتية (حيث نجد مثلًا الشركة الأمريكية العملاقة INTEL تنتج أغلب شرائحها Micro– Processors في ماليزيا) إضافة إلى تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي، والاستثمار في المجال العلمي متوسلًا بذلك تحقيق عدة أهداف وهي الأهداف التي تم تحقيق اغلبيتها مع حلول عام ٢٠١٦، **وتضمن ما يلي**[٣٨]:

أ– تحويل ماليزيا إلى نقطة جامعة للشبكات المعلوماتية.

ب– تطوير إستراتيجية تعليمية حديثة تجمع ما بين الحداثة والأصالة، وهو الملاحظ في المنظومة التعليمية الماليزية حاليًا.

ج– بناء منظومة تعليمية متوافقة مع توجهات الدولة الماليزية وتعكس رغبتها في أن تكون قطب معرفي هام في عالم تنافسي.

د– إنشاء جامعات عالمية متخصصة في جميع المجالات وقبلة لطلاب العلم من كافة الدول.

المرتكز الثاني: **الاهتمام بقطاع الصحة**

في غمار اهتمام ماليزيا بالخدمات الصحية، نشرت مجلة International Living تقريرًا أفادت فيه أن الرعاية الصحية في ماليزيا الأفضل عالميًا، مما وضعها في المرتبة الأولى عالميًا تلتها كوستاريكا والمكسيك في المرتبة الثالثة، إضافة إلى وجودها في مراكز على صعيد السياحة العلاجية عالميًا.

وأرجع التقرير الذي نشرتة المجلة على موقعها أن تربع ماليزيا على عرش الرعاية الصحية عالميًا بسبب قوة الرينجيت، والتكلفة المنخفضة للسفر جوا، وارتفاع تكاليف

(37) R. S. Milne &Diane K. Mauzy (1999): "Malaysian Politics under Mahathir", London: Routledge.

(٣٨) المركز الديموقراطي العربي: مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، يونيو ٢٠١٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

الرعاية الصحية وقوائم الانتظار الطويلة في الدول الغربية مما أدى إلى زيادة نسبة السياح الراغبين في العلاج والقادمين إلى ماليزيا بنسبة ١٠٠% خلال الأعوام الخمس الماضية.

كما صنف الأطباء في ماليزيا كأفضل الأطباء تدريبيًا في القارة الأسيوية، فضلًا عن تميز ماليزيا ببيئة صحية من حيث المناخ ممثلًا في الثبات النسبي لدرجات الحرارة. وأوضح التقرير أن المستشفيات العامة والخاصة تقدم خدماتها إلى جانب بعض المستشفيات الغير ربحية التي تقدم خدمات استثنائية، كما زار ماليزيا خلال عام ٢٠١٦ مليون سائح طبي، تلقوا علاجًا في جراحة التجميل، والأسنان، والأمراض الجلدية[٣٩].

جديرُ بنا الإيماء إلى أن نسبة الإنفاق على الصحة قد زادت ٩% عام ٢٠٠٥ إلى ١٧% عام ٢٠٠٦، بنسبة زيادة قدرها حوالي ٨%، خلال عام واحد. وكان معدل الإنفاق على الصحة في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن الحكومة تولي أولوية كبيرة للفرد الماليزي كإنسان تسعى الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية من أجله[٤٠].

المرتكز الثالث: **الاهتمام بقطاع التصنيع**

لقد توسل الماليزيون باليابان كقدوة صناعية لهم، وأخذ عنها قيم العمل وكيفية إعداد الخطط، كما أن ماليزيا طورت صناعتها من كثيفة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال وتحديدًا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة[٤١].

أ- هدفت سياسة النظر شرقًا إلى تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية وخاصة المواقف الايجابية، مثل أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز.

---

[٣٩] تقرير التنمية البشرية في ماليزيا، لمحة عامة، (تنمية المجتمع)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦.

[٤٠] د. جابر سعيد عوض: مهاتير محمد، وقضية التعددية العرقية، والمجتمع الماليزي في الفكر السياسي لمهاتير محمد، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٦٧.

[٤١] ناصر يوسف: دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠١٠، ص ٨٧.

ولسياسة النظر شرقًا جانبان مهمان، **الأول:** هو الأخذ بالقيم الشرق أسيوية مثل الانضباط في العمل والتطبيقات الادارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والاخلاص والعمل الجماعي وتشجيع الانتاجية والاعتماد على الذات والصبر والمثابرة وإعلاء روح الأسرة الواحدة. **والثاني:** هو اتباع سياسة مالية ونقدية وتجارية كلية متوازنة وحكيمة.

وشملت عملية الاستفادة من التجربة اليابانية جوانب نظرية وعملية تمثل ذلك في الاستثمار الياباني المباشر حيث تعلمت ماليزيا أفكارًا عملية ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات تعبئة المدخرات المحلية والتكوين الرأس مالي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٤٢].

قام اليابانيون بتقديم برامج التدريب المهني عن طريق وكالة التعاون الدولي اليابانية، وهو ما مكن ماليزيا من الاستفادة من التجربة اليابانية في مجال التدريب الصناعي ثم برامج التبادل الثقافي والتي مولت من جانب مؤسسات يابانية لتشجيع الماليزيين على التعرف على الثقافة اليابانية، واتاحة الفرصة للماليزيين لدراسة التجربة اليابانية من جوانبها المختلفة.

وكان من ثمرة هذه البرامج تأسيس وحدة الدراسات اليابانية ضمن معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية الماليزي عام ١٩٩١، وهو من اشهر معاهد التفكير في ماليزيا.

ب- التصنيع العنقودي: انتهجت ماليزيا في نموزجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط وتشابك في شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الانتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تمثلها ثلاثة عناصر هي الصناعات والموردون، وخدمات الأعمال.

ج- دور المؤسسات فبي التنمية الصناعية: هناك كثير من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنية الصناعية **نذكر منها:**

---

[٤٢] المركز الديموقراطي العربي: مجلة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

١- **الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية:** وتعد المحطة الأولى للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا. وتقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات المهمة عن المزايا الاستثمارية كما تتولى جميع الاجراءات والتصالؤيح والتصديقات الضرورية للقيام بالاعمال الاستثمارية.

٢- **الهيئة الانتاجية القومية:** وهي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الانتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي "انتاجية عاوامل الانتاج المختلفة كرأس المال والعمل.

المبحث الثالث

مدى محاكاة التجربة الماليزية الجاذبة للاستثمار في مصر

في ضوء ما تطرقنا إليه في دراسة المرتكزات التشريعية لجذب الاستثمارات الأجنبية لكل من مصر وماليزيا، وفي محاولة من الباحث لاستشراف بعض الدروس المستفادة من التجربة الماليزية بالنسبة لوطننا الحبيب مصر، يمكننا القول- بداءةً- أنه لا يكاد يوجد بلدان يتطابقان تمامًا في كل الظروف السياسية والاقتصاجية والاحتماعية.

تطور الحالة السياسية الاقتصادية لكل من مصر وماليزيا

ففي مصر نتج عن حربي ٥٦، ٦٧ إحتلال سيناء ووقف الملاحة في قناة السويس، فضلًا عن تحطيم البنية التحتية المصرية بل ومعدات الجيش، وهو ما استتبع توجيه موارد الدولة للانفاق العسكري وتحمل كافة مرافق الدولة والمواطنين لعبء الاستعداد لحرب الشرف والتي بدأت إرهاصاتها بحرب الاستنزاف، وما أن قامت حرب ٧٣ وبدأت مصر تدخل مرحلة السلام حتى كانت المقاطعة العربية وبداية طرد العمالة المصرية، فضلًا عما لحق عملية الانفتاح الاقتصادي من سلبيات عديدة، أبرزها تحوله لانفتاح استهلاكي وليس انتاجي، فلم تبني مشاريع عملاقة لدعم الاقتصاد وإنما أُقيمت مشاريع استهلاكية زادت من حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومع بداية الثمانينات لعب الإرهاب الأسود دورًا بارزًا في وقف حركة السياحة وضرب تركيز الدولة حتى بداية التسعينيات حيث كانت حربي الخليج الأولى والثانية، وما نتج عنهما من آثار وخيمة

علـى المنطقـة، حتـى جـاءت أحـداث ثـورة ٢٥ ينـاير ٢٠١١ وكانـت بدايـة لمرحلـة أخرى[٤٣]، حيث تحولت ثورة الشعب إلى مطالب فئوية دفعت ميزانية الدولة تكلفتها، نهايةً بتفشي وباء كورونا المستجد (COVID-19) والذي كان له بالغ الأثر على الاقتصاد المصري والعالم بأثره.

أما في ماليزيا فقد نالت استقلالها عن بريطانيا في ١٩٥٧ في وضع كانت تعاني فيه من التخلف الاقتصادي، وترك الاستعمار البريطاني مشكلة أخرى في مالزيا وهي استقدامه للعمال من الصين والهند، فتكونت في الدولة أزمة وهي تخلف السكان الأصليين شعب الملايو، فضلًا عن سيطرة الصينيين على ٧٠% من الاقتصاد الماليزي، وفي عام ١٩٦٣ عرفت باتحاد ماليزيا بسبب انضمام مناطق الملايو وسرواك وصباح وسنغافورة، وفي عام ١٩٦٥ انسحبت سنغافورة من الاتحاد الماليزي وكونت لها دولة مستقلة، وفي ١٣ مايو ١٩٦٩ انفجرت أخطر مشكلة في تاريخ ماليزيا المعاصر وهددت مصير التعايش في البلاد وكادت أن تعصف بالاتحاد الماليزي، حيث حدثت صدامات دامية في العاصمة كوالامبور بين الملايو الذين يمثلون أكثرية السكان وبين الصينيين أقلية، وذلك نتيجة التفاوت الكبير في مستويات المعيشة واختلال التوازن الاقتصادي بين المجموعتين والتوزيع غير العادل للثروة واستوجب ذلك بداية مسارات الاصلاح والتغييرمن قبل الحكومة من خلال إعادة هيكلة المجتمع الماليزي وذلك باتباعها لعدة سياسات تشكل ركيزة أساسية لخطط التنمية في البلاد، وفي عام ١٩٧١ قامت بوضع خطة لمدة عشرين عامًا سميت "السياسة الاقتصادية الجديدة" من أجل تحقيق توزيع أكثر عدلًا للثروة بين الأعراق المتعددة وإنعاش الاقتصاد الوطني. وأفسحت السياسة الاقتصادية الجديدة المجال الاقتصادي للملايو وساهمت في توزيع أكثر عدلًا للثروة، وتمكن الملايو من تكوين ثروات كبيرة وازداد التعاون والاتصال بين الأعراق

[٤٣] د. عمار فوزي: القروض الخارجية كأحد وسائل حل عجز الموازنة المستدام بالول العربية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٣٣، السنة مائة وعشرة، القاهرة، يناير ٢٠١٩، ص ٣٣٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

بشكل لم يسبق له مثيل، وتوسعت الطبقة المتوسطة بشكل ملفت للانتباه، كل هذا ساعد على إيجاد حالة اجتماعية مستقرة وعمل على إذابة الفروق الطبقية والعرفية أيضًا[٤٤].

ومع تولي مهاتير محمد في الثمانينيات رئاسة الحكومة ركز في البداية على تحفيز النمو، من خلال تطبيق عدد من الحزم المعيارية لتنشيط نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وحققت ماليزيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين نموًا وازدهارًا متميزًا فاق كل التوقعات، وتحولت من دولة زراعية تعتمد على تصدير زيت النخيل والأخشاب وزراعة الأرز، إلى دولة صناعية تصنع وتصدر الأجهزة الألكترونية، وكل متطلبات أجهزة الكمبيوتر، والسيارات، وقد تحولت من بيوت من طين وأكواخ من الصفيح إلى ناطحات سحاب وبيوت حديثة لا تقل عن نظيرتها في اليابان أو الولايات المتحدة، وشوارع وطرق سريعة وسكك حديدية متطورة لا تقل عن نظيرتها في الدول المتقدمة، ومن جامعة حكومية واحدة في عام ١٩٦٣ إلى عشرين جامعة حكومية و٣٣ جامعة خاصة و٤٣ جامعة تكنولوجية متخصصة في عام ٢٠١١، ولم يكن هناك سوى ١١ ألف طالبًا ماليزيًا يدرسون في الخارج، وما برح القادة عن إعلان هدف جديد اسموه رؤية ٢٠٢٠ والتي تهدف إلى أن تصبح ماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠ دولة متقدمة وتتمتع بمستوى معيشي مختلف، فرؤية ٢٠٢٠ هي خطة لثلاثين سنة لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضًا الأستراتيجيات والخطوات التي تتوسل بها الدولة لتحقيق هذا الهدف[٤٥].

وانطلاقًا مما سبق– يمكننا القول– أن ماليزيا خاضت نفس التجربة التي خاضتها مصر، من إضطراب سياسي وأمني، وإنحدار اقتصادي، ولكن مع كل هذا استطاعت بفضل إخلاص قادتها وأبنائها تحقيق طفرة في الملف الاقتصادي؛ على الرغم من أن

---

[٤٤] د. عبدالرحيم عبدالواحد: ثورات الربيع العربي، مهاتير محمد عاقل في زمن الجنون، دار ميديا دهب إنتوناشيونال، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢، ص ١٩٠.

[٤٥] د. أحمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية، التقويم والدروس المستفادة، رسالة دكنوراة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٩، ص ١٥٩.

مصر لديها من الموارد الاقتصادية والبشرية ما لم يتاح لدولة ماليزيا، ولديها أيضا مقومات السلم الاجتماعي وانسجام المصالح بين طائفتيها الإسلامية والمسيحية واللتان تعيشان جنبًا إلى جنب في انسجام تام ومودة ومحبة منذ قديم الأزل وهو قلما يتوافر لدى أي دولة في العالم، ورغم ذلك لم تحقق نتائج ذات قيمة بالمقارنة بدولة صغيرة كماليزيا التي كان يوجد بها الكثير من الصراعات الطائفية.

ومن الدروس العامة التي يمكن أن نستخلصها من التجربة الماليزية والتي يمكن أن تتبناها مصر في مواجهتها لمشاكلها المستقبلية، هو أن التشخيص الأمثل لأي أزمة اقتصادية هو الذي ينبع من أصحاب المشكلة ذاتهم من رؤيتهم وتحليلهم للموقف، وكذلك فعن الحل المتصور والممكن للمشكلة الاقتصادية في أي بلد يكون أفضل ما يمكن إذا صاغه أصحاب المشكلة الذين يعرفون أكثر من غيرهم ظروف مجتمعاتهم وامكاناتهم المختلفة[٤٦]. أن ما ينقصنا لتطبيق تجربة ماليزيا أمران هما الأستراتيجية التي يمكن بها نقل التجربة الماليزية بما يتناسب مع ظروف الدولة والأمر الأخر هو استراتيجية تطبيقها على أرض الواقع.

وانطلاقًا مما تقدم لدينا وقفة مع موضوع القروض، حيث أنه من النادر أن تستطيع دولة من الدول النامية أن توفي بأقساط القروض بدون مشاكل عويصة، تتسبب في الأضرار باقتصادها المعرض دائمًا للتقلبات الأمر الذي يجعلها غير قادرة على السداد، فتقوم الجهة المقرضة باستنزاف مواردها[٤٧].

---

[٤٦] د. محمد صادق إسماعيل: التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٩.

[٤٧] انتقد رئيس الوزراء الماليزي خطط صندوق النقد الدولي، وقال إن الحكومة الماليزية قررت بعد دراستها ألا تتبعها، لأنها تفقر ولا تفيد، وحظر من خطورة اتباع شروط صندوق النقد الدولي ونصائحه، بناء على تجربة ماليزيا وما قدمه لها الصندوق في بداية نهضتها، وتبين أنها نصائح مضللة، وتم تفاديها، د. مهاتير محمد: التجربة الماليزية نهضة أمة، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، الأردن، ٢٠١٦، ص ١٧٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

لذلك فلا ينبغي على مصر اللجوء للاقتراض إلا في الحالات النادرة وبأقل قدر ممكن ويجب أن يخضع نظام صرفها وسدادها لدراسات متعمقة قبل الشروع في استلام القروض، فعملية القروض تحكمها في الغالب إعتبارات سياسية، حيث أن المقترض يخضع للمقرض، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليس مؤسستين عالميتين بمعنى الكلمة، ولكنهما يخضعان لسيطرة وهيمنة عدة دول فقط، وبالتالي توجههما يصب لخدمة مصالح تلك الدول[٤٨]، لذا كان علي تلك الدول التركيز الشديد لإيجاد بديل عن تلك المساعدات والقروض الأجنبية والاعتماد علي الحلول الإستراتيجية والبحث عن موارد داخلية لتوفير السيولة اللازمة لتحقيق التنمية.

لذلك يتعين على مصر أن تصيغ سياستها وبرامجها التنموية على أساس فهم كامل للتحديات التي تقابلها ووضع خطط للتعامل معها بالطريقة المناسبة، وتيمم وجهها شطر الاستثمارات الأجنبية الخاصة، مع ضرورة عمل الحكومة المصرية على حماية الملكية الأجنبية في المشاريع الاستثمارية وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع العديد من الدول.

خاتمة

أن تكييف معطيات التجربة الماليزية مع السياق المصري يمثل خطوة جوهرية نحو تحقيق نهضة اقتصادية مستدامة، وفي ضوء ذلك يتعين على الحكومة المصرية إقرار قوانين حديثة خاصة بالاستثمار الأجنبي وإدخال التعديلات اللازمة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي يتلائم مع تشجيع النشاط الاستثماري حتى تكون متواكبة مع مقتضيات التجارة الدولية، وحتى يتم سد الثغرة التي يحتمل أن تستند إليها هيئات التحكيم في استبعاد تطبيق قانون الدولة الطرف في العقد.

---

[٤٨] د. بشار محمد الأسعد:عقود الإستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ٢٠٠٤، ص ١.

وفي ضوء ما سبق، نستخلص من هذه الدراسة الموجزة أهم النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً- النتائج

١- رغم صدور قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وما تضمنه من حوافز وضمانات، إلا أن تعدد القوانين وتضاربها وضعف التنسيق المؤسسي يُضعف المناخ الاستثماري، ويقلل من ثقة المستثمر الأجنبي.

٢- أظهرت الدراسة أن ماليزيا نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إصلاحات تشريعية وهيكلية شاملة، واستثمار في البنية التحتية البشرية والمادية وهي خطوات يمكن تكييفها وفق خصوصية الواقع المصري.

٣- أثبتت الدراسة أن خسائر مصر التحكيمية ترجع إلى سوء الصياغة القانونية للعقود، وغياب أجهزة متخصصة للتعامل مع المنازعات الاستثمارية بشكل احترافي.

٤- خُلصت الدراسة إلى أن تطوير البيئة الاستثمارية لا يتحقق فقط عبر إصدار قوانين، بل يتطلب رؤية شاملة تشمل إصلاحات تعليمية وبنية تحتية وكوادر مؤهلة وهيكل قانوني وإداري منضبط ومتناسق.

ثانياً- التوصيات:

١- نوصي بإنشاء هيئة قانونية متخصصة، تضم نخبة قانونية من الخبراء والمختصين يكونوا مؤهلين تأهيلًا كافيًا للتعامل مع قضايا الاستثمار، **تكون مهامه الرئيسية:**

- الإشراف على إبرام وصياغة عقود الاستثمار، والاهتمام بجميع تفصيلاتها الدقيقة، وتوخي الدقة والحذر في صياغة شرط القانون الواجب التطبيق، وعدم الاكتفاء بالإشارة إلى قوانينها الوطنية لحكم العقد، وذلك بغرض أن تتحقق الفعالية لهذا الاختيار.
- ويكون هذا الجهاز بمثابة إنذار مبكر، تكون لديه القدرة والجاهزية والفاعلية على التنبوء بوقوع المشكلة بين الحكومة والمستثمر، والعمل على إزالة أسبابها، والحد من وصولها إلى مرحلة التقاضي، فما نصبو إليه هو تلافي خسائر التحكيم.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- إستكمال إصلاح البيئة التشريعية بحيث يتم تجميع كافة القوانين المعنية بالاستثمار، وتنقيتها تمهيدًا لتوحيدها في قانون واحد، مما يساهم في القضاء على أوجه القصور والخلل، والتقليل من مخاطره، حفاظًا على البيئة الاستثمارية.

٣- مراجعة كافة النصوص التحكيمية الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر، والتي أدت إلى خسارة مصر لكثير من قضايا التحكيم، وتحملها أعباءً مالية باهظة، والعمل على توفير الكوادر القانونية المتخصصة، لوقف نزيفخسائر الدولة من التحكيم.

٤- يجب على مصر- تأسيًا بمعطيات التجربة الماليزية مع دول الجوار (أندونيسيا، تايلاندا، اليابان)- أن تسعى جاهدة لتشجيع وتسهيل إنسياب رؤوس الأموال والاستثمار بين الدول العربية، خاصة دول الجوار، وذلك من أجل تعزيز الاستثمارات البينية العربية، وضرورة الحرص على تأكيد مبدأ المواطنة الاقتصادية للاستثمار العربي من خلال معاملة رأس المال العربي كمثيله الوطني، كما يجب على الحكومة المصرية الالتزام بمبادئ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.

٥- تطوير الصناعات المتوسطة والتي لها أهمية كبيرة في خلق صناعات أخرى ذات أهمية كبيرة في خلق صناعات أخرى ذات دفع أمامي أو خلفي التي تساعد على قيام قاعدة صناعية في مصر.

٦- يجب على مصر أن تعجل بعملية تحديث وتطوير النظام الاقتصادي، والحد من وطأة الدولة في الاقتصاد، وتسهيل وتعزيز القطاع الخاص وتهيئة بيئة مواتية لخلق الثروات لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر، لخلق تدفق مستمر للاستثمارات بطريقة تكون أقل اعتمادًا على البيئة الاقتصادية الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- د. محمد صادق إسماعيل: التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- د. مهاتير محمد: التجربة الماليزية نهضة أمة، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، الأردن، ٢٠١٦.
- د. بشار محمد الأسعد:عقود الإستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ٢٠٠٤.
- د.عبدالرحيم عبدالواحد: ثورات الربيع العربي، مهاتير محمد عاقل في زمن الجنون، دار ميديا دهب إنتوناشيونال، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢.
- د. أحمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية، التقويم والدروس المستفادة، رسالة دكنوراة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية،٢٠١٩.
- د. عمار فوزي: القروض الخارجية كأحد وسائل حل عجز الموازنة المستدام بالدول العربية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٣٣، السنة مائة وعشرة، القاهرة، يناير ٢٠١٩.
- ناصر يوسف: دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠١٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

- د. جابر سعيد عوض: مهاتير محمد، وقضية التعددية العرقية، والمجتمع الماليزي في الفكر السياسي لمهاتير محمد، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
- د. ناصر يوسف: دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
- د. هدى ميتكيس: قضايا الاصلاح في ماليزيا، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.
- د. سعد علي حسين: تجربة التنمية الماليزية، دراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٤، رسالة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- د. عبدالحافظ الصاوي: قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الاسلامي، رقم العدد ٤٥١، الشهر الخامس، السنة الثالثة، الكويت، ٢٠١٣.
- د. محمد شريف بشير: سياسات وأساليب مكافحة الفقر، دروس مستفادة من التجربة الماليزية، جامعة الأمام محم بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٢..
- د. نوال عبدالمنعم بيومي: التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق، ٢٠١١.
- د. جابر سعيد عوض: النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧
- د. حفيظة السيد الحداد: العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجانب، تحديد ماهيتها والنظام القانوني الحاكم لها، دار المطبوعات العربية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- د. سامية راشد، دور التحكيم في تدويل العقود، دار النهضة العربية، ١٩٩٠.

- د. عبدالمنعم زمزم: إنهاء الدولة للعقود بإرادتها المنفردة وأثره على خسائرها من التحكيم في ضوء قانون الاستثمار الدولي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م.
- د. عبدالمنعم زمزم: الأبعاد القانونية لتصدير الغاز المصري لإسرائيل، المشكلات وبعض الحلول المقترحة، دار النهضة العربية، ٢٠١٤م.
- د. رضا صديق: بحث بعنوان: واقع تشريع الاستثمار في مصر وضرورة تطويره، المجلة العلمية للتشريع الضريبي، العدد الثاني، عدد خاص بالمؤتمر الوطني السنوي للجمعية، الاستثمار في مصر بين الواقع والمأمول، ١١-١٢ ديسمبر ٢٠٢١، القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Lorenzo Cotula, investment contracts and sustainable development, how to make contracts for fairer and more sustainable natural resource investments, the international institute forenvironment and development, UK, 2010.
- Habibah Lehar& Musalmah Abdullah & Yaacob Anas (1998): "Malaysian
- Irena Mia &others (2009):" Gauging the networked readiness of Nations"
- Global Information Technology, Report 2008-2009, World Economic Forum Geneva.

(ISSN: 2537 - 0758)

- Ramon v, navratnam (2001):" Malaysia economic recovery, policy reforms for economic sustainability", Pelita Jaya.
- R. S. Milne &Diane K. Mauzy (1999): "Malaysian Politics under Mahathir", London: Routledge.
- Wong Hock. Tsen (2005):" The determinant of Foreign Direct Investment in the.
- Manufacturing Industry of Malaysia", Journal of Economic Cooperation, Vol. 2, 2005.